



Management Methods of Imam Ali (a) in Response to Social Challenges: A Case Study on Religious Deviations and Cronyism

Hamid Shahdadi¹ 

Received: 2024/12/28 • Revised: 2025/01/13 • Accepted: 2025/02/08 • Online publication: 2025/06/10



Abstract

Throughout history, human societies have constantly faced various individual and social challenges. The role of government officials in each era, through their choice of management strategies, has had a significant impact on the stability or instability of societal security and welfare. This study aims to analyze the management methods of Imam Ali (a) in confronting two major social challenges: religious deviations and cronyism. As a comprehensive model of Islamic leadership, Imam Ali (a) employed various methods in dealing with deviations. He initially sought to reform the deviants through dialogue and logical reasoning, and, if ineffective, would resort to more decisive actions. In dealing with cronyism, Imam Ali (a) established a precise supervisory system, appointed competent individuals, and treated offenders justly without regard for personal relationships—thus presenting a unique model of just governance. This research adopts a descriptive-analytical method and draws upon reliable historical and narrative sources from

1. Assistant Professor, Islamic Azad University, Shahre Qods Branch.

Email: hamid2545h@gmail.com

* Shahdadi, H. (2025). Management Methods of Imam Ali (a) in Response to Social Challenges: A Case Study on Religious Deviations and Cronyism. *Journal of Al-Tarikh va Al-Hadarah al-Islamiyah; Ruyat al-Mu'asirah*, 5(9), pp. 71-99.

<https://doi.org/10.22081/ihc.2025.70627.1068>

©The author(s) ; **Type of article:** Research Article



both Shia and Sunni traditions. Findings indicate that the core principles of Imam Ali's governance included justice-centeredness, transparency, accountability, and commitment to divine principles. The significance of this study lies in extracting practical models from the life of Imam Ali (a) to address contemporary problems. The results may serve as guidance for managers and policymakers in combating administrative corruption and social deviations, ultimately contributing to the establishment of a healthy and just society.

Keywords

Management method; Imam Ali (a); social challenges; religious deviations.

أساليب الإدارة لدى أمير المؤمنين عليه السلام في مواجهة التحديات الاجتماعية: الانحرافات الدينية والمحسوبة (دراسة حالة)

حميد شهادادي ^{id}

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤/١٢/٢٨ • تاريخ التعديل: ٢٠٢٥/٠١/١٣ • تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٢/٠٨ • تاريخ الإصدار: ٢٠٢٥/٠٦/١٠



٧٢

التلخ والحضرة الإسلامية
رؤية معاصرة

أساليب الإدارة لدى أمير المؤمنين عليه السلام في مواجهة التحديات الاجتماعية: الانحرافات الدينية والمحسوبة (دراسة حالة)

الملخص

ما فتأت المجتمعات البشرية تواجه على مرّ التاريخ العديد من التحديات الفردية والاجتماعية. ويلعب المسؤولون في كل عصر دوراً كبيراً في استقرار أمن المجتمع ورفاهيته أو عدمه من خلال اختيار الأساليب الإدارية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أساليب الإدارة لدى أمير المؤمنين عليه السلام في مواجهة تحديين اجتماعيين رئيسيين، أعني: الانحرافات الدينية والمحسوبة، بالتركيز على سيرته العملية.

يعدّ الإمام عليه السلام نموذجاً متكاملًا في الإدارة الإسلامية، فقد استخدم أساليب متنوعة في التصدي للانحرافات. كان عليه السلام يحاول أولاً تصحيح انحرافات الأفراد من خلال الحوار والمنطق، وإذا لم يجد ذلك نفعاً، كان يتخذ إجراءات أكثر حزمًا. وفي مواجهة المحسوبة، أنشأ الإمام نظاماً رقابياً دقيقاً، وعيّن أفراداً أكفاء، وتعامل بعدل مع المخالفين دون اعتبار للعلاقات

١. أستاذ مساعد في الجامعة الإسلامية الحرة، فرع مدينة قدس، إيران.

Email: hamid2545h@gmail.com

* شهادادي، حميد. (٢٠٢٥م). أساليب الإدارة لدى أمير المؤمنين عليه السلام في مواجهة التحديات الاجتماعية: الانحرافات الدينية والمحسوبة (دراسة حالة). التاريخ والحضرة الإسلامية؛ رؤية معاصرة، نصف سنوية علمية، ٥(٩)، صص ٧١-٩٩.

<https://doi.org/10.22081/ihc.2025.70627.1068>

© المؤلفون * نوع المقالة: مقالة بحثية * الناشر: المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية.



الشخصية، مقدماً نموذجاً فريداً للإدارة العادلة.

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على مصادر تاريخية وحديثة معتبرة لدى الشيعة وأهل السنة. تظهر النتائج أن المحاور الرئيسية للإدارة العلوية كانت العدالة، الشفافية، المساءلة، والالتزام بالمبادئ الإلهية. تكمن أهمية هذه الدراسة في استخلاص نماذج تطبيقية من سيرة الإمام علي عليه السلام لحل المشكلات المعاصرة. يمكن أن تساعد أيضاً القادة وصناع القرار في مكافحة الفساد الإداري والانحرافات الاجتماعية، مما يمهد الطريق لإقامة مجتمع سليم وعادل.

الكلمات المفتاحية

أسلوب الإدارة؛ أمير المؤمنين عليه السلام؛ التحديات الاجتماعية؛ الانحرافات الدينية.

٧٤

التلخيص والخزانة الإسلامية
مؤسسة بحوث البصرة

السنة الخامسة، العدد الأول، الرقم المسلسل للعدد ٩، شتاء و ربيع ١٤٤٦هـ/٢٥-٢٠٢٥م

المقدمة

المجتمع مجموعة من الأفراد ذوو ثقافات وعادات ولهجات متنوعة، ويتشكل من خلال الترابط والتفاعل فيما بينهم. تقدم المجتمع أو انحطاطه يعتمد على طبيعة القيادة والسياسات التي يتبناها المسؤولون والقادة في ذلك المجتمع. وبالنسبة للمجتمعات الإسلامية، فإن طريقة التعامل مع الحوادث الاجتماعية يجب أن تكون مستمدة من سيرة وتعاليم النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ.

لم يمارس الإمام علي عليه السلام القيادة والحكم سوى أربع سنوات وبضعة أشهر، لكنها كانت مرحلة حبلية بالعديد من التحديات والوقائع، وكان أسلوب تعامله مع هذه القضايا نموذجاً يمكن اعتماده كمرجع عالمي للمجتمع الإسلامي، خاصة في المواقف المشابهة (أنظر: واسعي، ١٤٤٤، صص ١٥٦ - ١٧٧).

هذه الورقة كتبت بأسلوب مكثبي تحليلي، وبدلاً من تسليط الضوء على أبعاد سيرة الإمام عليه السلام فيما يتعلق بالانحرافات الدينية والمحسوبة، تسعى إلى التركيز على أمثلة محددة ومرتبطة باحتياجات المجتمعات الإسلامية المعاصرة، بغية دراسة طبيعة تعاطي الإمام علي عليه السلام مع القضايا الاجتماعية، وتقديم نماذج يمكن أن تكون مرجعاً لصنع القرار في المجتمعات الإسلامية.

في تصنيف كلي، يمكن تحديد ودراسة بعض أهم القضايا ضمن شقين: "طبيعة التعامل مع الانحرافات الدينية" و"كيفية مكافحة المحسوبة". ووفقاً لهذا التصور تحاول الورقة توضيح كيفية مواجهة التحديات الاجتماعية وتأثيرها على إدارة الشؤون العامة في المجتمعات المعاصرة.

أما فيما يتعلق بخلفية البحث، فإنه يندر أن نجد دراسة مستقلة وشاملة تناولت هذا الموضوع بدقة وتفصيل. مع ذلك، توجد عدة أعمال معتمدة تبحث في سيرة وأساليب أمير المؤمنين عليه السلام من زوايا مختلفة. على سبيل المثال، كتاب "سيامي كارگران علي بن أبي طالب عليه السلام" (سيرة ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام)

تأليف علي أكبر ذاكري، في أربعة مجلدات)، والذي يحلل أساليب قيادة الإمام علي عليه السلام من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك كتاب "الصحيح من سيرة الإمام علي" للسيد جعفر مرتضى العاملي، الصادر في ٢٠ مجلداً، يقدم دراسة تاريخية شاملة لحياة وسيرة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام العملية. هذه الأعمال، وإن لم تتناول موضوع البحث مباشرة، إلا أنها قدمت مواداً قيّمة تصور سلوكيات وسيرة أمير المؤمنين عليه السلام.

ينقسم هذا النص إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يتناول القسم الأول، طرق مكافحة الانحرافات الدينية وتحليل كيف تعامل أمير المؤمنين عليه السلام مع هذه التحديات والأساليب التي تبناها للتعامل معها. أما القسم الثاني، فيختص بقضية الفساد المالي والمحسوبية والاستثمار بالامتيازات، حيث تعالج الدراسة منهج الإمام علي عليه السلام في مواجهة الفساد الاقتصادي وجهوده لإقامة العدالة الاجتماعية. وأخيراً، يركز القسم الثالث على استخلاص المنهج من الإجراءات الخاصة التي اتخذها أمير المؤمنين عليه السلام في التعامل مع ظاهرة المحسوبية، وتحليل كيفية الاستفادة من أساليبه في منع سوء الاستخدام المالي وتعزيز التماسك في المجتمع الإسلامي. من خلال هذه الأركان الثلاثة، يسعى البحث إلى توضيح الأبعاد المختلفة للقيادة والإدارة الاجتماعية للإمام علي عليه السلام.

القسم الأول: مكافحة الانحرافات الدينية

من خلال مطالعة التاريخ الإسلامي يتبين لنا أنه منذ وفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وحتى تولي الإمام علي عليه السلام الخلافة، ظهرت العديد من البدع والعادات المخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المجتمع الإسلامي. وخلال هذه الفترة، سعى الإمام علي عليه السلام بعد استلامه الخلافة إلى محاربة هذه الانحرافات الدينية. سنتناول هنا بعض الحالات المهمة والرئيسية التي تعكس جهوده في مواجهة هذه الانحرافات وإصلاحها.

١-١. تحريم المتعتين

متعنا الحج والنساء من السنن المقبولة والشائعة في عهد رسول الله ﷺ، وقد استمر العمل بهما في عهد أبي بكر أيضاً، حتى جاء الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وحرّمهما بشكل رسمي، حيث صرح قائلاً: «متعان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما: متعة النساء ومتعة الحج» (الدولابي، ١٩٩٨، ص ١٧٧).

لقد شرح ابن أبي الحديد هذه المسألة موضعاً أنه على الرغم من أنّ ظاهر هذا القول من عمر يبدو غير صحيح، إلا أنه في الواقع يمكن أن يحمل تأويلاً وتفسيراً خاصاً قد تم التطرق إليه في كتبنا الفقهية (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٢، ص ٢٥٤).

في هذا السياق، أشار السرخسي - أحد فقهاء أهل السنة - في كتابه إلى قول عمر هذا وأيده، وأصدر فتوى بناءً عليه (السرخسي، ١٩٨٦، ج ٥، ص ١٥٢). كما خصّص ابن قدامة باباً مستقلاً في كتابه تحت عنوان "نكاح المتعة غير جائز"، وأكد حرمة المتعتين مستنداً إلى قول عمر (ابن قدامة، ١٩٨٣، ج ٨، ص ١٣٥).

وفي مصادر فقهية أخرى لأهل السنة، تمت الإشارة إلى نفس هذا الحكم والفتوى، وصدرت فتاوى بناءً على هذه الآراء. ومع وجود مثل هذه الفتاوى، فقد ذُكر تحريم المتعتين كواحدة من النقاط السلبية والموبقات في تاريخ عمر بن الخطاب. بل إن ابن أبي الحديد نفسه، بينما استنكر هذا الرأي من عمر، عدّه من عيوبه وموبقاته، وتناول بالتفصيل تحليل كلامه ودراسته (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٢، ص ٢٥٤).

قال الإمام علي بن أبي طالب في تعامله مع هذا الحدث الاجتماعي وموقف عمر في مسألة تحريم المتعة: «لو لم ينه عمر بن الخطاب عن متعة النساء، ما زنى إلا شقي» (الطبري، ١٣٨٧، ج ٤، ص ٣٦٥). وهذا البيان يُظهر فهمه العميق للآثار الاجتماعية المترتبة على القرارات والسلوكيات الخاطئة لهذا الرجل في المجتمع الإسلامي.

وبعد توليه الخلافة، أشار الإمام علي عليه السلام إلى هذه المسألة في إحدى خطبه قائلاً: «لقد عمل الولاة قبلي أعمالاً مخالفة لسنة رسول الله ﷺ، وتعمدوا مخالفته، ونقض عهده، وتغيير سنته. ولو أني أجبرت الناس على ترك هذه الأعمال وإرجاعها إلى ما كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ، لانفض جيشي من حولي حتى أبقى وحدي أو مع قلة من شيعة عرفوا فضلي ووجوب إمامتي من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ» (المفيد، ١٩٩٣، ص ٢٤١).

وبهذا يشير الإمام علي عليه السلام صراحةً إلى الإجراءات المتعمدة التي اتخذها الخليفة الثاني لإلغاء سنة رسول الله ﷺ.

بناءً على هذا التقرير، كان الإمام علي عليه السلام ينوي تطبيق السنة النبوية في المجتمع ومنع البدع التي انتشرت قبله. ولكن يجب القول أن رغبة الإمام علي عليه السلام وحدها لم تكن المعيار للعمل، وإنما تقبل المجتمع للأمر وقبوله به كان بنفس القدر من الأهمية. في مثل هذه المواقف، يكون رأي الناس ورغبتهم هو الفيصل، ولا يستطيع الحاكم الإسلامي أن يعمل ضد الإرادة والرغبة العامة. ومن هذا المنطلق، أوضح الإمام علي عليه السلام في كلامه أنه لو كانت لديه القوة ولم يتفرق جيشه، لكان أعاد الأمور التي تغيرت خلافاً لسنة النبي ﷺ إلى ما كانت عليه في عهد الرسول، وهذا يشمل «وأمرت بإحلال المتعتين» أيضاً (الطوسي، ١٤٠٧، ص ٦٢٥).

وقد روي عن الإمام علي عليه السلام قوله: «وَمَا أُحَدِّثُ بِدْعَةَ إِلَّا تَرُكُ بِهَا سُنَّةً، فَاتَّقُوا الْبِدْعَ، وَالزُّمُوا الْمُهَيِّجَ، إِنَّ عَوَازِمَ الْأُمُورِ أَفْضَلُهَا، وَإِنَّ مُحَدِّثَاتِهَا شَرَّارُهَا». وكان عليه السلام يحث الناس على تجنب البدع والالتزام بالطريق الواضح، ويذكرهم بالسنة النبوية حتى لا يعودوا إلى جاهلية ما قبل الإسلام (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٥). وعلى ضوء تبينه لهذا الموضوع وأنه كان في عهد الرسول ﷺ والعواقب السيئة لتحريره في زمن عمر، نبه الناس إلى مسألة تحريم عمر للمتعتين لثلاثهجرة سنة النبي بسبب كلام عمر.

شرح الإمام علي عليه السلام مسألة تحريم المعتين في إطار الظروف الاجتماعية والدينية الخاصة، مع العلم أنّ المعتين كانت سنة معترف بها ومقبولة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد ظهرت الآثار السلبية الناتجة عن منعها في عهد خلافة عمر بوضوح في المجتمع.

وبدوره سعى أمير المؤمنين علي عليه السلام جهده لإزالة الغموض المحيط بالمسألة، استناداً إلى الأدلة الكلامية والفقهية، وموضحاً وجوب أن تحظى سنن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بالحماية كأولوية، حتى لا يتسنى للآخرين تجاهلها دون مبرر. وبهذا التبيين، أظهر الإمام أنّ الحفاظ على هذه السنة وتطبيقها لا يعزز فقط أسس الدين الإسلامي، بل يزيد أيضاً من فهم المجتمع للأحكام الإلهية، مما يمهّد الطريق لكامل المسلمين ورشدتهم. وهكذا، أدى أمير المؤمنين عليه السلام مسؤوليته في الحفاظ على تراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسننه بأفضل صورة وأكمل وجه.

٢-١. صلاة التراويح

صلاة التراويح تعني استراحة المصلي بين الصلوات (ابن منظور، ١٤١٤، ج ٨، ص ٤٢). وهي من الصلوات المستحبة التي يؤديها أهل السنة في شهر رمضان المبارك (النووي، ١٣٩٢، ج ٤، ص ٣١). وفقاً للروايات التاريخية، عندما رأى عمر بن الخطاب في السنة الرابعة عشرة للهجرة أن الناس يصلون فرادى في المسجد، أمر بأن تُقام صلاة التراويح جماعة (البخاري، ١٤٢٢، ج ٣، ص ٤١). وعندما رأى في الليلة التالية أن الناس يصلون جماعة، قال: «نعم البدعة هذه» (البخاري، ١٤٢٢، ج ٣، ص ٤١)، مما يؤكد قبوله لهذه السنة المستحدثة.

وعندما تولى الإمام علي عليه السلام الخلافة، طلب من الإمام الحسن عليه السلام أن ينهى الناس عن صلاة التراويح جماعة. لكن عندما سمع الناس هذا الكلام، تعالت أصواتهم بالاعتراض، مما أظهر بوضوح مدى انتشار هذه السنة بين الناس. لذا

امتنع الإمام علي عليه السلام عن تغيير هذه البدعة تفادياً للفرقة والسخط في صفوف جيشه (اليقوي، ١٣٧١، ج ٢، ص ١٦٠).

كانت هذه من الأمور التي عارضها الإمام علي عليه السلام بشدة وسعى للتصدي لها كحدث اجتماعي غير صحيح، لكنّه توقّف عن مسعاه عندما وجد عدم استعداد المجتمع آنذاك لتقبّل هذا التغيير.

ونستنتج من هذا الموقف أنه إذا لم تكن هناك قدرة على تغيير بعض الممارسات غير المرغوبة وأنّ المجتمع رفض تقبّل الحقائق فلا بدّ حينئذ من التخلّي عن مساعي التغيير على الرغم من انتشار تلك الممارسات. ويعتبر هذا من الشروط الأساسية في مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أيضاً، مما يوضح أنّ الإمام علي عليه السلام قد تخلّى في بعض الأمور عن الإصرار على التغيير وثبتت السنن النبوية، لضرورات الفهم الصحيح للظروف والواقع الاجتماعي.

٢. الجزء الثاني: التصدي الحازم للمحسوبية

يواجه المسؤولون في الحكومة الإسلامية دائماً تحديات خطيرة ومتنوعة، من أكبرها وأخطرها مشكلة المحسوبية أو الرعية وكسب الدخل بطرق غير مشروعة. هذا النوع من الفساد، خاصةً عند استغلال العلاقات السياسية والاقتصادية، لا يضرّ المجتمع فحسب، بل يمكن أيضاً أن يؤثّر بشدة على الأنشطة السليمة والقانونية ويقود المجتمع إلى الفساد والضياع. ومن منظور الحكومة العلوية، يمكن أن تسبب المحسوبية مفسدات كبيرة وتؤدي إلى انحراف المجتمع عن أهدافه الأساسية، مما يستدعي دفع ثمن باهظ نتيجة لهذه الانحرافات.

لا تقتصر المحسوبية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل هناك أيضاً محسوبية سياسية ومحسوبية قضائية وغيرها، حيث يتم استغلال كل منها في مجالها الخاص، فتغيّر الحقائق الاجتماعية بما يتعارض مع مصالح المجتمع، وتسبب في خسائر فادحة على الصعد السياسية والاقتصادية والقضائية. على سبيل المثال، إهدار

المال العام في عهد عثمان كان أحد الأسباب الرئيسية للثورة عليه، وبناءً عليه فإن سياسة المحسوبية القائمة على منح الامتيازات غير المشروعة التي اتبعها عثمان، دفعت كبار الصحابة مثل الإمام علي عليه السلام وأبو ذر، إلى معارضة هذه السياسة وتوجيه انتقادات حادة وصارمة له (الطبري، ١٣٨٧، ج ٤، ص ٣٤٠).
في الأيام الأولى من خلافته، شرح الإمام علي عليه السلام سياسات الخلفاء السابقين، وخاصة عثمان، قائلاً:

«إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ، نَاجِئًا حَضْنِيهِ بَيْنَ نَيْلِهِ وَمُعْتَلَفِهِ، وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ يَخْضَمُونَ مَالَ اللَّهِ خَضْمَ الْإِبِلِ نَبْتَةَ الرَّبِيعِ، إِلَى أَنْ ائْتَكَّتْ عَلَيْهِ فَتَلَهُ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلَهُ، وَكَبَّتْ بِهِ بَطْنَتَهُ» (نهج البلاغة، الخطبة ٣). تُظهر تعابير الإمام علي عليه السلام في هذه الخطبة بوضوح كيف أهدرت أموال بيت المال من قبل أقرباء عثمان، مخالفةً للسنة النبوية وتجاهلاً للأمانة.

أما نهج الإمام علي عليه السلام في التعامل مع هذه الأنواع من المحسوبية، فكان في البداية نهج النصيحة والنهي عن هذه الممارسات، ولكن عندما تولى الخلافة بنفسه، لم يكتفِ بالنصح فقط، بل اتخذ إجراءات عملية بعقاب المخالفين وتأديبهم، حتى لو كانوا من أهل بيته. وفي هذا دلالة على أن العدل والمبادئ الإسلامية وعدم التمييز في مواجهة المخالفين كان مقدماً عنده على كل شيء.
كان معيار الإمام علي عليه السلام في مواجهة مثل هذه الحوادث الاجتماعية هو تقديم الحكم الإلهي على الاعتبارات الشخصية. فمثلاً، صرح في أحد المواضع بأنه لا يحقّ للعمال والولاة إلا الشفاعة المتعلقة بالكفالة والأمانة، وأما التوصية في أي أمر آخر فهي غير مقبولة (نهج البلاغة، الرسالة ٥١). تؤكد هذه التعاليم على أن الوكلاء يجب أن يتجنبوا التوصية والتمييز والتفضيل غير العادل، والذي يعد أحد أسباب المحسوبية والريعية والامتيازات غير المشروعة، وأن يتبعوا الإدارة الصحيحة الإسلامية. من هنا، فإن الإمام علي عليه السلام، كقائد إسلامي، يوصي نفسه وجميع العمال والمسؤولين في حكومته بالالتزام بهذه المبادئ. ولذلك عزم على

تنفيذ هذه التعاليم، وسنشير لاحقاً إلى بعض الإجراءات التي اتخذها في هذا السياق.

٢-١. التقرير الأول: القلادة العارية

كان ابن أبي رافع كاتب الإمام علي عليه السلام ومسؤول بيت المال في حكومته، ورد أنه عندما كان مسؤول خزانة بيت المال عند الإمام علي عليه السلام طلبت إحدى بنات الإمام عليه السلام منه عقداً من لؤلؤ يعيرها لأيام عيد الأضحى تتزين به، ثم تعيده إليه، وكان العقد من غنائم معركة الجمل، وعندما علم الإمام علي عليه السلام بالأمر أرسل إلى ابن أبي رافع وطلب منه أن يرجع العقد إلى بيت المال، موبخاً إياه أن لا يعود لمثلها، وقال الإمام علي عليه السلام: «أولى لابنتي لو كانت أخذت العقد على غير عارية مضمونة مردودة لكانت إذن أول هاشمية قطعت يدها في سرقة» (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٦، ص ٢٣٥)، ثم بلغها قول أبيها، فقالت له: أنا ابنتك وأنا أحق بلبسها من غيري؟ فردّ عليها الإمام: أجميع نساء المهاجرين يمكنهن أن يتزين بمثل هذا بالعيد فلا تذهبن بنفسك عن الحق (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٦، ص ٢٣٦). هذا الموقف من الإمام علي عليه السلام يوضح واجب الآخرين ومسئوليتهم في الحفاظ على المال العام وحقوق الناس، ويظهر أنه لا مساومة في مثل هذه الأمور.

٢-٢. التقرير الثاني: عقيل وطلبه زيادة عطائه من بيت المال

كان عقيل، أخو أمير المؤمنين عليه السلام، يعاني من ضيق الحال، وقد وصف الإمام حاله بقوله: «والله لقد رأيت عقيلاً وقد أملت حتى استمأحتني من برّكم صاعاً، ورأيت صبيانه شعثُ الشعور غير الألوان من فقرهم، كأنما سودت وجوههم بالعظم، وعاودني مؤكداً وكرّر عليّ القول مردداً، فأصغيتُ إليه سمعي، فظنّ أنّي أبيع ديني، واتّبع قياده مفارقاً طريقي فأحميتُ له حديدة ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضجّ ضجيج ذي دنفٍ من ألمها وكاد أن يحترق من

ميسمها فقلتُ له: ثكلتك الثواكل يا عقيل، أتننُّ من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرتني إلى نارٍ سجّرها جبارها لغضبه، أتننُّ من الأذى ولا أتننُّ من لظي؟»
(الشريف الرضي، الخطبة ٢٢٤).

بهذا الموقف، بين الإمام علي عليه السلام أنه لا مكان للمحسوبية أو الامتيازات غير المشروعة في حكومته، حتى لو تعلق الأمر بأخيه عقيل. فقد أظهر التزامه المطلق بمبادئ العدل والإنصاف في كل المجالات، ورفضه أي شكل من أشكال الاستئثار أو استغلال النفوذ. وهذا النهج يعكس حرصه الشديد على صيانة أموال المسلمين والحقوق العامة، وعدم التهاون في تطبيق العدالة مهما كانت الظروف.

٢-٣. التقرير الثالث: المساواة في المعاملة بين العرب والعجم

في عهد خلافة الإمام علي عليه السلام، جاءت إليه امرأتان إحداهما عربية والأخرى من الموالي، فنح كلتيهما خمسة وعشرين درهماً وصاعاً من الطعام. وعند استلام العطاء، اعترضت المرأة العربية قائلة: "يا أمير المؤمنين! أنا امرأة عربية وهذه أعجمية، فكيف يكون حظنا متساوياً؟"

فأجابها الإمام عليه السلام بحزم وعدل: «والله لا أجد لبني إسماعيل في هذا الفيء فضلاً على بني إسحاق» (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٤٦٣). كان هذا الرد واضحاً وحاسماً، مؤكداً أنه لا تمييز في حكومة الإمام علي عليه السلام بين العرب والعجم، فجميع الناس متساوون في الحقوق كعباد الله (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٥، ص ٩٥). يبرز هذا الموقف رفض الإمام عليه السلام لأي شكل من أشكال المحسوبية أو العلاقات غير العادلة، وفقاً للمبادئ الإسلامية والإنسانية. فقد آمن بأن بيت المال مال الله، ويجب توزيعه على جميع المسلمين بالتساوي دون أي تمييز.

٢-٤. التقرير الرابع: محاسبة مصقلة بن هبيرة

كان مصقلة بن هبيرة عامل الإمام علي عليه السلام على منطقة أردشير خرة، وهي

منطقة شاسعة تضم عدة مدن وقرى في فارس (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٣٨٧). وعندما علم الإمام عليه السلام بأنه استغل منصبه وخصص أموالاً من الغنائم الحربية التي حققها المسلمون لأفراد من عشيرته العربية، غضب بشدة.

فكتب إليه رسالة توبيخ صارمة جاء فيها: «ألا وإن حق من قبلك وقبلنا من المسلمين في قسمة هذا الفياء سواء، يردون عندي عليه ويصدرون عنه» (نهج البلاغة، الرسالة ٤٣). تكمن أهمية الرسالة في أن هذه الغنائم وإن كانت قد فُتحت قبل خلافة الإمام عليه السلام، إلا أن توزيعها يجب أن يتم بالعدل والمساواة بين جميع المسلمين. فمن وجهة نظر الإمام عليه السلام، لا فرق بين عربي أو عجمي، قريب أو غريب، ماضي أو حاضر - الجميع متساوون في الحقوق.

وفي رواية أخرى، عندما رأى أصحاب الإمام عليه السلام كيف كان معاوية يوزع أموال بيت المال على زعماء القبائل وأصحاب النفوذ، عوتب على تصييره الناس أسوة في العطاء من غير تفضيل فنصحوه قائلين: «لو أعطيت الزعماء و كبار القوم لاستعنت بهم عند الحاجة، ثم عدت إلى عدلك بعد تثبيت حكمك». وكانت حجتهم في ذلك أنه لا بد من تلبية مصالح رؤساء القوم ووجهائهم لترسيخ دعائم خلافته وثبوتها، وله أن يعود سيرته الأولى في التسوية في العطاء بعد أن يستتب له الأمر. لكن الإمام رفض هذه النصيحة قائلاً: «أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه!» (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٦) هذه العبارة تكشف صلابة الإمام عليه السلام في التمسك الراسخ بمبادئ العدل والإنصاف رغم كل الضغوط السياسية.

وعندما تولى أمير المؤمنين الخلافة، أعلن بكل وضوح أمام المهاجرين والأنصار وقريش: «في هذا المال الذي أتولى أمانته، سأسوي بين الأسود والأحمر في التوزيع... ولأسويين بين الأسود والأحمر» (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ٢، ص ٢٠).

يشكل هذا النهج في التعاطي مع القضايا الاجتماعية والسياسية دليلاً واضحاً على جدية وأهمية مبدأ المساواة عند الإمام عليه السلام، خاصة في ظل الممارسات

الجائزة السابقة التي شهدها الناس في توزيع المال العام، حيث انتشرت المحسوبة والريعية.

٢-٥. التقرير الخامس: طلب أسامة بن زيد

كتب أسامة بن زيد رسالة إلى الإمام علي عليه السلام قال فيها: «إنك لتعلم جيداً أنك لو ذهبت إلى فم الأسد لرافقتنا، فأرسل لي الآن حصتي من غنائم الحرب». كان هذا الطلب من أسامة يعكس رغبته في الحصول على نصيب أكبر من بيت المال.

فردّ عليه الإمام علي عليه السلام بأنّه لا حق له في الأموال التي طلبها، لكنه سمح له بأخذ ما يشاء من ماله الخاص (الطبري، ١٣٨٧، ج ٥، ص ١٩٠).
يجل هذا الرد الموجز والعميق عدة نقاط أساسية:

١. أن الأموال التي بعهدتي هي حق للمجاهدين، وليس لي الحق في منح ما يخصهم لغيرهم.

٢. أنّ طمع أسامة في بيت المال كان أحد الأسباب التي جعلته من القاعدين عن نصره الحق، بدلاً من أن يكون من أنصار الإمام. لقد فضل أسامة مطامعه المادية على الحق، فتحوّل من صاحب محتمل من أصحاب الإمام إلى معارض له بسبب جشعه.

وفي نفس السياق، عندما طالب عبد الله بن زمعة الإمام علي عليه السلام بعطائه، أجابه قائلاً: «هذا المال ليس لي بل هو من بيت المال المخصص للمجاهدين، فإذا شاركتم في الجهاد نلت حصتك، وإلا فلا حق لك فيه». (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٤٥٢). يبرز هذا التأكيد أنّ بيت المال ملك لجميع المسلمين ولا يجوز تخصيصه بشكل غير عادل لأفراد معينين.

استمرّ هذا النهج العلوي في سيرة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، كما أكّده الإمام الصادق عليه السلام بقوله: «أهل الإسلام أبناء الإسلام، يتساوون في العطاء» (الكافي،

١٤٠٧، ج١، ص ٤٠٨). وهذا يعني أنه لا تفاضل بين الناس في توزيع العطاءات، وأن أي فضيلة تكون بين العبد وربّه فقط.

اختار أمير المؤمنين عليه السلام أشخاصاً مثل عمار بن ياسر وأبي الهيثم بن التيهان كأمناء على بيت المال، وأوصاهم قائلاً: «العربي والقرشي والأنصاري والعجمي، وكل من كان في الإسلام من قبائل العرب وأجناس العجم [سواء]» (اليعقوبي، ١٣٧١، ج٢، ص ١٨٩). في هذه الأثناء قدّم سهل بن حنيف مع غلامه الأسود، فأعطى لكل منهما ثلاثة دنانير، مثلها أعطى للجميع.

هذه المعاملة العادلة نابعة من رؤية الإمام عليه السلام بأنّ الله جعل الأغنياء والفقراء شركاء في هذه الأموال، وبالتالي لا يجوز صرفها لغير أصحابها الحقيقيين. إنها فلسفة تقوم على المساواة المطلقة والعدالة الاجتماعية في توزيع ثروات الأمة.

وفي حالة أخرى، كتب الإمام علي عليه السلام إلى قثم بن العباس، عامله على مكة قائلاً: «وَأَنْظُرْ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَاصْرِفْهُ إِلَى مَنْ قَبْلَكَ مِنْ ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ، مُصِيباً بِهِ مَوَاضِعَ الْمَفَاقِرِ وَالْخَلَائِطِ، وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قَبْلَنَا» (نهج البلاغة، الرسالة ٢٥).

يوضح هذا الأمر بجلاء أنّ هدف الإمام علي عليه السلام كان إيصال الموارد المالية إلى المحتاجين الحقيقيين الذين يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة.

وفي عهده إلى مالك الأشر، أكد الإمام علي عليه السلام على أنه لا يجب أن تُسلم أمور هذه الأمة إلى السفهاء والفجار، فيتخذوا أموال الله وسيلة للترف والسلطة، ويستعبدوا عباد الله (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). هذا النهج الذي اتبعه الإمام علي عليه السلام في التعامل مع المحسوبة والاستثمار خلال فترة حكمه، كان أحد أفضل الأساليب للتعامل مع هذه المشكلة، حيث اتخذ إجراءات لمنع الطمع والاستغلال من خلال الامتيازات.

"تسليم حقوق الناس إليهم" كان من الأساليب الأخرى التي اتبعها الإمام علي عليه السلام في التعامل مع هذه القضية. فقد كان الإمام يسعى إلى توزيع أموال

بيت المال قبل حلول الجمعة التالية، لضمان وصولها إلى أصحابها الحقيقيين. وبعد التوزيع، كان يُنظف بيت المال ويصلي ركعتين، رجاء أن تشهد له الأرض يوم القيامة بأنه لم يجبس أموال المسلمين في بيت المال (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٥، ص ١١٠). ثم كان يتلو هذا البيت من الشعر:

هذا جنائي وخياره فيه إذ كل جان يده إلى فيه

(ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٥، ص ١١٠).

يُظهر هذا الموقف التزام الإمام علي عليه السلام بمبادئ العدالة.

٦-٢. التقرير السادس: المواجهة مع عبدالله بن عباس

كتب أمير المؤمنين عليه السلام رسالة إلى ابن عمه عبد الله بن عباس، تُعدّ من أهم الرسائل التي تتضمن نقاطاً جوهرية حول الثقة والأمانة. فعندما عين الإمام علي عليه السلام ابن عباس والياً على البصرة، كانت الظروف شديدة الحساسية خلال فترة خلافته، حيث كان الإمام منشغلاً بالقتال ضد أعداء الإسلام مثل أهل الجمل وصفين والنهروان. في هذه الأثناء، كان من المفترض أن يلعب عبد الله بن عباس دوراً داعماً للمسلمين في البصرة، لكنه بدلاً من ذلك استولى على أموال الأراذل واليتامى والمسلمين هناك بدافع الطمع، وفرّ بها إلى مكة. لم يكن هذا الفعل خيانة للأمانة فحسب، بل عرض حياة ومعيشة أضعف فئات المجتمع الإسلامي للخطر.

يشار إلى أن بداية هذه الرسالة ونهايتها وكذا مضمونها يحمل أهمية كبيرة. فقد بدأ الإمام علي عليه السلام الرسالة بالتأكيد على ثقته بعبدالله بن عباس، قائلاً: «أما بعد فإنني كنت أشركتك في أمانتي، وجعلتك شعاري وبطانتني، ولم يكن رجل من أهلي أوثق منك في نفسي لمواساتي ومؤازرتي وأداء الأمانة إليّ» (نهج البلاغة، الرسالة ٤١).

هذه العبارة تُظهر بوضوح المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها ابن عباس لدى

الإمام علي عليه السلام، كما يشير النص أعلاه إلى ضرورة أن يسعى للقيام بمسؤولياته على أكل وجهه.

المسألة الأخرى هي أنه ربما يكون شخصٌ موثقاً لدى أمير المؤمنين عليه السلام، لكن بعض تقلبات التاريخ - كما حدث مع ابن عباس - قد تؤدي إلى تغييره وانحرافه عند مواجهته لمغريات الدنيا وطمع المال، حتى يصل به الأمر إلى الاستيلاء على أموال المسلمين والفرار بها من البصرة إلى مكة. في مثل هذه المواقف، لا ينبغي لأي تعصب أن يحول دون تقييم سلوك هذا المسؤول، ولا يجوز تبرير أفعاله دون النظر إلى الحقيقة.

ومن الملاحظ أيضاً أن عبدالله بن عباس بمجرد أن سنحت له الفرصة، خان الأمانة وسرق أموال الناس غير متأمّن، وأنفقها في مصالحه الشخصية. وقد استغرب الإمام علي عليه السلام من أداء ابن عباس واستهتاره، واعترض عليه بشدة قائلاً: «كيف تسبيغ شراباً وطعاماً وأنت تعلم أنك تأكل حراماً، وتشرب حراماً، وتبتاع الإماء وتنكح النساء من أموال اليتامى والمساكين والمؤمنين والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم هذه الأموال وأحرز بهم هذه البلاد».

وصف أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن عباس في بداية الرسالة بأنه من "أولي الألباب" (نهج البلاغة، الكتاب ٤١). وهذا يدل على أنه مهما بلغ الإنسان من منزلة ومكانة وتقوى، فقد يعاني في النهاية من وساوس النفس ويزل. لذا فإن من أفضل الأدعية هو دعاء حسن الخاتمة، كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في مناجاته: "ولا تكلفني إلى نفسي طرفة عين أبداً" (نهج البلاغة، دعاء كميل)، لأن هذا الدعاء يعبر عن القلق من الانحرافات المحتملة وضرورة اللجوء إلى الله في اللحظات الصعبة.

٧-٢. التقرير السابع: المواجهة مع طلحة والزبير

طلحة والزبير من الشخصيات البارزة في التاريخ الإسلامي، لعبا دوراً محورياً في مقتل عثمان بن عفان والتمرد ضده (الطبري، ١٣٨٧، ج ٤، ص ٤٠٧). وبعد مقتل

عثمان، كانا من أوائل الذين بايعوا الإمام علياً عليه السلام، لكنهما اشترطا في بيعتهما الحصول على امتيازات خاصة، حيث سعيًا إلى تحقيق منافع شخصية عبر المحسوبية، والتي حرما منها في الحكومات السابقة. إلا أن الإمام علي عليه السلام رفض منحهما تلك الامتيازات ولم يؤثرهما بأي مزايا أو منافع. ثم سافر الاثنان إلى مكة بحجة أداء العمرة، لكن هذه الرحلة التي بدت بلا هدف كانت تمهيداً لحرب الجمل، والتي كانت في الواقع محاولة منهما لحشد القوى وشن تمرد ضد الإمام علي عليه السلام (اليعقوبي، ١٣٧١، ج ٢، ص ١٧٨). ويشير عليه السلام في الخطبة ١٢٦ من نهج البلاغة صراحةً إلى احتجاجات طلحة والزبير (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٦).

٢-٨. أساليب الإمام علي عليه السلام وإجراءاته في منع المحسوبية

من أهم واجبات الحكام والعاملين في الحكومة الإسلامية أن يتخذوا إجراءات استباقية تمنع وقوع الجرائم والفساد في المجتمع قبل حدوثها. تُعد المحسوبية والواسطة من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات الإسلامية، مما يستدعي اتخاذ تدابير فعالة للحد منها.

وبالرجوع إلى السيرة العملية للإمام علي عليه السلام، نجد أنه اتبع سياسات واضحة لمنع المحسوبية، وتعامل مع هذه القضية بطريقة تُقلل من انتشارها في المجتمع إلى أدنى حد ممكن. فقد وضع أسساً راسخة تضمن العدالة وتمنع استغلال النفوذ.

٢-٨-١. التدبير الأول: الدقة في طريقة اختيار العمال

يُعد اختيار المسؤول أو العامل الصالح والملتزم أحد أبرز وأكثر الطرق فعالية لمنع ظهور المحسوبية وتقليل هذه المشكلة الاجتماعية إلى الحد الأدنى الممكن. في هذا الصدد، أوصى الإمام علي عليه السلام مالك الأشر أن يُحسن اختيار عماله، وانتقاء أشخاص يمكن الوثوق بهم. هذه التوجيهات تُظهر أهمية الاختيار الصحيح في مجال الحكم، وتؤكد على أن وجود عمال ثقات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي

على سير الإدارة ومنع الفساد في النظام الإسلامي. ثم حدّد الإمام علي عليه السلام لمالك معايير واضحة للحوّل دون وقوع العديد من المفاصد، بما في ذلك المحسوبية، أهمها اختيار الأشخاص الأماناء، والأكفاء، وذوي السيرة الحسنة (نهج البلاغة، الكتاب ٥٣).

هذه النقطة التي أشار إليها الإمام علي عليه السلام في عهده إلى مالك الأشرّ تظهر قضية بالغة الأهمية ومعيّاراً موثوقاً به في اختيار العاملين، هو اختبار هؤلاء الأشخاص واستبدالهم عند الضرورة واختيار أفضل العاملين، وهذه من المعايير الأساسية التي أوصى بها الإمام علي عليه السلام. أما المعيار الثاني الذي أشار إليه فهو أن يكون العاملون مشهورين بين الناس بحسن السيرة والأمانة. لأنّ المتهمين بخيانة الأمانة لا يمكن اعتبارهم أبداً عمالاً نقات، لذا، وجب الانتباه إلى هذا الأمر.

لم يلجأ الإمام علي عليه السلام أبداً إلى المحسوبية في اختيار العاملين، ولم يسمح لعوامل القرابة أو العواطف الشخصية أن تؤثر في اختياراته. على سبيل المثال، عندما أدرك أنّ شخصاً مثل محمد بن أبي بكر، الذي كان والياً على مصر، لم تكن لديه القدرة على إدارة الحكم بالمقارنة مع مالك الأشرّ، عزله من منصبه واستبدله بمالك الأشرّ (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٢٢١). وذلك لأنّ اعتلاء النظام الإسلامي وترسيخ أركان الحكم، تقتضي بالضرورة تعيين المتخصصين والمخلصين دون تدخل المحسوبية في المناصب المختلفة. هذا الإجراء يعكس النهج المبدئي والشامل للإمام علي عليه السلام في اختيار العاملين.

٢-٨-٢. التدبير الثاني: عزل العمال الفاسدين

يعدّ عزل العمال الفاسدين وإقصاؤهم أحد الأساليب الفعالة في الحوكمة، ويُستخدم للحدّ من الفساد في نظام الحكم. لقد بذل الإمام علي عليه السلام خلال فترة خلافته كل جهده لمنع المحسوبية، فجرد ما كان يُبلّغ عن فساد أحد العمال أو

عدم كفاءته، كان يعزله على الفور دون أي تهاون، ولم يكن يتسامح في هذا الأمر مطلقاً.

سودة بنت عمارة الهمدانية هي إحدى النساء المسلمات التي وجهت انتقادات لمعاوية خلال معركة صفين، وبعد استشهاد الإمام علي عليه السلام، ذهبت إليه وطلبت منه عزل الوالي الذي عينه بنفسه والمشهور بظلم الناس. رفض معاوية طلبها بل وهددها، فتذكرت سودة حادثة وقعت لها مع الإمام علي عليه السلام عندما عين شخصاً لجمع الزكاة، فأرهب الناس وظلمهم. فذهبت سودة إلى الإمام علي عليه السلام لتشتكيه، وكان الإمام يستعد للصلاة. فالتفت إليها بوجه طلق وبشاشة وسألها عن حاجتها. فشرحت له ظلم ذلك العامل. فما كان من الإمام إلا أن أخذ قطعة جلد وكتب عليها: (بسم الله الرحمن الرحيم. قد جاءكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين). فإذا قرأت كتابي هذا فاحتفظ بما في يدك من عملنا حتى يقدم عليك من يقبضه منك والسلام». (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٧، ص ٦٣). ثم أعطى الرسالة لسودة، والتي سلمتها بدورها إلى عامل الإمام، وبعد فترة تم عزل ذلك الشخص المخطئ.

أما القعقاع بن شور، عامل مدينة كسكر والذي عينه الإمام علي عليه السلام في هذا المنصب، فقد ارتكب مخالفات خلال فترة حكمه، منها زواجه من امرأة بصداق بلغ مئة ألف درهم، وهو مبلغ يخالف العرف. وعندما أدرك القعقاع أن الإمام علياً عليه السلام قد اطلع على تجاوزاته وقد يحاسبه عليها، فرّ إلى الشام (الطبري، ١٣٨٧، ج ٥، ص ١٤٣). كان سبب فراره هو أنه لو كان وقع في يد الإمام علي عليه السلام، لحكم وعوقب لا محالة. لأنه كان على اطلاع تام بسيرة الإمام علي عليه السلام وطريقة تعامله مع مثل هذه المخالفات، لذلك اختار الهروب والنجاة بنفسه من العقوبة. هذا النوع من تصرفات العمال في الحكومة العلوية، خاصة إذا كانت مخالفة للسنة النبوية، يمكن أن يؤدي إلى الصراع وخلق الانقسام بين الناس. ولهذا السبب،

فرّ القعقاع قبل أن يحاكم، مما يدل على أن الإجراءات الحاسمة للإمام علي عليه السلام في عزل العمال الفاسدين كانت ضرورية وفعالة لمنع الفساد في الحكومة الإسلامية.

٢-٨-٣. التدبير الثالث: تهديد العمال

أحد الأساليب الفعالة التي اتبعتها الإمام علي عليه السلام لمنع الفساد والمحسوبية هو تهديد العمال الذين يسيئون استخدام مناصبهم وصلاحياتهم. وقد ورد أنه عندما أرسل الإمام عليه السلام شخصاً إلى زياد بن أبيه لمتابعة الخراج الذي جمعه، لم يسلمه زياد كل ما جمعه من أموال، بل طلب منه أن يبلغ الإمام أن الأكراد دمروا الأموال، وأنه اضطر إلى التسامح معهم بسبب الظروف. ثم طلب منه ألا يخبر الإمام علياً عليه السلام بهذا الأمر. ولكن عندما عاد الرجل إلى الإمام عليه السلام وأخبره بالخبر، كتب الإمام عليه السلام رسالة إلى زياد يحلف فيها بالله جلّ جلاله أنه إذا خان المسلمين ولو بقليل أو كثير، فسيعاقبه بقسوة ويضعه في موقف لن يستطيع معه تحمل العواقب (نهج البلاغة، الكتاب ٢٠).

أظهر هذا النوع من التهديدات عزم الإمام عليه السلام الراسخ في مكافحة الفساد والمحسوبية. وقد تكررت في سيرته عليه السلام مثل هذه التهديدات كأحد أفضل الأساليب لمنع الفساد الإداري. لقد أراد أن يوقف الفساد قبل أن يتجذّر في النظام، من خلال تهديد العمال وحزمه في التعامل مع هذه القضايا. هذه التهديدات ليست فقط تذكير للعمال بأنه لا عذر لهم في استغلال مناصبهم، بل ترسل أيضاً رسالة واضحة إلى الآخرين بأن التصرفات غير القانونية لن تمر دون عقاب.

٢-٨-٤. التدبير الرابع: الإعلان عن الجريمة والعقوبة على الملأ

من بين الإجراءات المهمة التي اتخذها الإمام علي عليه السلام لمنع المحسوبية وسوء استخدام أموال بيت المال، التعامل الحازم والصارم مع المخالفين وإعلان

جرائمهم علانية. كان يُعاقب المسيء أمام الملاء، ليكون الناس شهوداً على هذه العقوبة، لأنّ ذلك في حدّ ذاته يشكل أفضل رسالة تحذيرية لردع الآخرين عن ارتكاب المخالفات والجرائم. ومن الفلسفات المهمة التي أشار إليها القرآن الكريم ضرورة حضور شهود عند تنفيذ العقوبة: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة النور، الآية ٢). وهذا الأمر يساهم بالفعل في تحقيق هذا النوع من الزجر والتنبيه للناس.

في عهد الإمام علي عليه السلام، ارتكب شخص يدعى ابن هرمة - وكان مسؤولاً عن مراقبة السوق - خيانة. وعندما علم الإمام عليه السلام بخيانتته، أمر رفاعه بن شداد البجلي بعزله من السوق وبخنه فور وصوله كتابه، مع إذاعة الخبر بين الناس لكي يعلم الجميع بالأمر، ويطلع العمال الآخرون على كيفية التعامل مع ابن هرمة. ثم أكد الإمام عليه السلام في الرسالة على عدم التهاون أو الإهمال في شأنه، وإلا فسيتعرض رفاعه نفسه لعقوبة شديدة. وأمر الإمام عليه السلام في الكتاب بإخراج ابن هرمة من السجن يوم الجمعة وجلده خمسة وثلاثين سوطاً، ثم عرضه في السوق. كما أمر أن يعودوا به إلى السجن بذل وهوان ويصرخوا عليه ليعتبر الآخرون (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٧، ص ١١٢).

لم يكتف الإمام عليه السلام بمعاينة ابن هرمة، بل أشار أيضاً بضرورة مراعاة حقوقه (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨، ج ١٧، ص ١١٣). لم يكن هذا الإجراء مجرد عقوبة لابن هرمة، بل تحوّل إلى جرس إنذار لسائر العمال ليجتنبوا الخيانة والفساد بأي شكل كان. وهكذا، فإن العقوبة العلنية تُعد وسيلة فعّالة لمنع تفشي الفساد في النظام الحكومي، وهي تبرز بوضوح التزام الإمام علي عليه السلام بإصلاح المجتمع وحمايته من الفساد.

استنتاج

تلعب طريقة التعامل مع الحوادث الاجتماعية دوراً حاسماً في تطور المجتمع أو

انحطاطه. لقد أظهر التاريخ أن المجتمعات الناجحة استطاعت أن تمهّد طريق تقدمها من خلال اعتماد المبادئ والأساليب الصحيحة في مواجهة التحديات الاجتماعية. وفي هذا السياق، يمكن اعتماد سيرة وأساليب الإمام علي عليه السلام في التعامل مع القضايا الاجتماعية نموذجاً قيماً لإدارة وتحسين أوضاع المجتمع الإسلامي.

اعتمد الإمام علي عليه السلام على مبادئ العدالة والشفافية والمسؤولية، فاستطاع ليس فقط إدارة تحديات عصره، بل ترك إرثاً خالداً للأجيال اللاحقة. إن دراسة البيانات التاريخية وتحليل أساليب تعامل أمير المؤمنين عليه السلام مع الأحداث الاجتماعية يقدم لنا منهجاً استراتيجياً يمكن اعتماده كمرجع عملي لحل المشكلات الاجتماعية. كما أنّ تطبيق هذه النماذج على واقع المجتمع الإسلامي المعاصر يمكن أن يساهم في معالجة القضايا الاجتماعية وطرح حلول فعالة للتحديات الراهنة. لا تؤدي هذه التحليلات إلى فهم أعمق لتاريخ الإسلام فحسب، بل إنّ توظيفها يمهّد الطريق لتطور المجتمع.

فهرس المصادر

- * نهج البلاغة. (١٣٨٧). (تحقيق صبحي صالح). بيروت: دار الهجرة.
١. ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد بن هبة الله. (١٣٧٨). شرح نهج البلاغة. طهران: دار الكتب الإسلامية.
٢. ابن الأثير، مجد الدين مبارك بن محمد. (١٣٦٤). النهاية في غريب الحديث والأثر (الطبعة الرابعة). قم: إسماعيليان.
٣. ابن حبان، علي بن بلبان. (١٤١٤). صحيح ابن حبان (الطبعة الثانية). بيروت: مؤسسة الرسالة.
٤. ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد. (بدون تاريخ). المحلى. بيروت: دار الفكر.
٥. ابن حمدون، محمد بن حسن. (١٩٩٦). التذكرة الحمدونية. بيروت: دار صادر.
٦. ابن حبان، محمد بن حبان. (بدون تاريخ). أخبار القضاة. بيروت: عالم الكتب.
٧. ابن سليمان الكوفي، محمد بن سليمان. (١٤١٢). مناقب الإمام أمير المؤمنين (تحقيق محمد باقر المحمودي). قم: مجمع إحياء الثقافة.
٨. ابن شعبة الحراني، حسن بن علي. (١٤٠٤). تحف العقول عن آل الرسول. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٩. ابن شهر آشوب، محمد بن علي. (١٣٧٦). مناقب آل أبي طالب. النجف الأشرف: الحيدرية.
١٠. ابن طلحة الشافعي، محمد بن طلحة. (بدون تاريخ). مطالب السؤول في مناقب آل الرسول.
١١. ابن عساكر، علي بن حسن. (١٤١٥). تاريخ مدينة دمشق (تحقيق علي شيري). بيروت: دار الفكر.

١٢. ابن قدامة، عبد الله بن محمد. (بدون تاريخ). الشرح الكبير. بيروت: دار الكتب العربية.
١٣. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (بدون تاريخ). المغني (تحقيق جماعة من العلماء). بيروت: دار الكتب العربية.
١٤. ابن منظور، محمد بن مكرم. (بدون تاريخ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
١٥. الأربلي، علي بن عيسى بن أبي الفتح. (١٣٨١). كشف الغمة في معرفة الأئمة. تبريز: مكتبة بني هاشم.
١٦. الأشعري، أحمد بن عبد الله. (١٤٠٨). النوادر (تحقيق مدرسة الإمام المهدي). قم: مدرسة الإمام المهدي.
١٧. البحراني، ميثم بن علي. (بدون تاريخ). شرح مائة كلمة لأئمة المؤمنين. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١٨. البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٠١). صحيح البخاري. بيروت: دار الفكر.
١٩. البلاذري، أحمد بن يحيى. (١٩٥٩). أنساب الأشراف (تحقيق محمد حميد الله). مصر: مطابع دار المعارف.
٢٠. الترمذي، محمد بن عيسى. (١٤٠٣). سنن الترمذي (تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية). بيروت: دار الفكر.
٢١. الجاحظ، عمرو بن بحر. (١٣٤٥). البيان والتبيين. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
٢٢. الحر العاملي، محمد بن حسن. (١٤١٤). وسائل الشيعة (تحقيق مؤسسة آل البيت، الطبعة الثانية). قم: مؤسسة آل البيت.
٢٣. الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٥). العلل الواردة في الأحاديث النبوية (تحقيق محفوظ الرحمن). الرياض: دار طيبة.
٢٤. الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٢٢). تاريخ الإسلام (تحقيق عمر عبد السلام، الطبعة الثالثة). بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٥. الريشهري، محمد محمدي. (١٤٢٥). موسوعة الأحاديث الطبية (تحقيق مركز بحوث دار الحديث). قم: دار الحديث.
٢٦. السرخسي، شمس الدين محمد. (١٤٠٦). المبسوط. بيروت: دار المعرفة.
٢٧. الشوكاني، محمد بن علي. (١٩٧٣). نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار، شرح منتقى الأخبار. بيروت: دار الجيل.
٢٨. الشيخ الصدوق، محمد بن علي. (١٤١٥). المقنع (لجنة التحقيق). قم: مؤسسة الإمام الهادي.
٢٩. الشيخ الصدوق، محمد بن علي. (١٤١٧). الأمالي. قم: مؤسسة البعثة.
٣٠. الشيخ الصدوق، محمد بن علي. (١٤٠٤). عيون أخبار الرضا (تحقيق حسين الأعلمي). بيروت: مؤسسة الأعلمي.
٣١. الشيخ الصدوق، محمد بن علي. (١٤٠٤). من لا يحضره الفقيه (تحقيق علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية). قم: جامعة المدرسين.
٣٢. الشيخ الصدوق، محمد بن علي. (١٤٠٣). الخصال (تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٣٣. الشيخ الطوسي، محمد بن حسن. (١٤٠٩). التبيان في تفسير القرآن (تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي). قم: مكتب الإعلام الإسلامي.
٣٤. الشيخ الطوسي، محمد بن حسن. (١٣٦٥). تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد (تحقيق حسن الموسوي، الطبعة الرابعة). طهران: دار الكتب الإسلامية.
٣٥. الشيخ المفيد، محمد بن محمد. (١٤١٤). الفصول المختارة (تحقيق نور الدين ويعقوب). بيروت: دار المفيد.
٣٦. الشيخ المفيد، محمد بن محمد. (١٤١٤). الاختصاص (تحقيق علي أكبر الغفاري ومحمود الزرندي، الطبعة الثانية). بيروت: دار المفيد.

٣٧. الطبرسي، علي بن حسن. (١٤١٨). مشكاة الأنوار في غرر الأخبار (تحقيق مهدي هوشمند). قم: دار الحديث.
٣٨. الطبري الشيعي، محمد بن جرير. (١٤١٣). دلائل الإمامة (تحقيق قسم الدراسات الإسلامية). قم: مؤسسة البعثة.
٣٩. الطبري، محمد بن جرير. (بدون تاريخ). تاريخ الطبري. بيروت: مؤسسة الأعلي للمطبوعات.
٤٠. العاملي، جعفر مرتضى. (١٤٢٤). السوق في ظل الدولة الإسلامية (الطبعة الثالثة). بيروت: المركز الإسلامي للدراسات.
٤١. عبد الرحمن، محمود عبد الرحمن. (بدون تاريخ). معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
٤٢. العلامة الحلي، حسن بن يوسف. (١٤٢٠). تحرير الأحكام الشرعية (تحقيق إبراهيم البهادري). قم: مؤسسة الإمام الصادق.
٤٣. القتال النيشابوري، محمد بن أحمد. (بدون تاريخ). روضة الواعظين. قم: منشورات الرضي.
٤٤. الكليني، محمد بن يعقوب. (١٣٦٣). أصول الكافي (تعليق علي أكبر الغفاري). طهران: دار الكتب الإسلامية.
٤٥. الليثي، علي بن محمد. (بدون تاريخ). عيون الحكم والمواعظ (تحقيق حسين الحسيني البيرجندي). قم: دار الحديث.
٤٦. المازندراني، محمد صالح بن أحمد. (بدون تاريخ). شرح أصول الكافي.
٤٧. المتقي الهندي، علاء الدين علي. (١٤٠٩). كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (تصحیح بكری حیانی صفوة السقا). بيروت: مؤسسة الرسالة.
٤٨. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي. (١٤٠٣). بحار الأنوار. بيروت: مؤسسة الوفاء.

٤٩. المنتظري، حسين علي. (١٤٠٨). دراسات في ولاية الفقيه. قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية.
٥٠. نصر الله الخليلي التيرتاشي. (١٣٨٣). دراسة أسباب معارضة أبي ذر لسياسة عثمان المالية. مجلة معرفة، ٧٧.
٥١. النعمان المغربي، نعمان بن محمد. (١٣٨٣). دعائم الإسلام (تحقيق آصف بن علي). القاهرة: دار المعارف.
٥٢. النوري، حسين بن محمد تقي. (١٤٠٨). مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل (تحقيق مؤسسة آل البيت، الطبعة الثانية). بيروت: مؤسسة آل البيت.
٥٣. واسعي، السيد علي رضا. (١٤٤٤). «مفهوم الروحانية في حياة الإمام علي عليه السلام الحضارية»، التاريخ والحضارة الإسلامية رؤية معاصرة، المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية، السنة ٢، العدد ٤، صص ١٥٦ - ١٧٧.
٥٤. الهاشمي، حبيب الله. (١٣٦٠). منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (تحقيق إبراهيم الميانجي، الطبعة الرابعة). طهران: المطبعة الإسلامية.
٥٥. يحيى الأشتياني، حسن. (١٣٨٨). علم الاجتماع. طهران: منشورات سمت.